الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٢
المعقودة يوم الاثنين
١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

# محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

الرئيسة : السيدة إسبينوسا (المكسيك)

## المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال : تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/51/SR.32
11 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/51/41 (الملحق رقم ٤١)، A/51/90، و 256 و 306 و Add.1، و 385 و 424 و 456 و 492)

١ - بناء على طلب الرئيسة، اتخذ رئيس الأساقفة الفخري ديزموند توتو مكانا على طاولة اللجنة.

٢ - رئيس الأساقفة الفخري ديزموند توتو: قال إن العالم يتوق إلى السلام والمصالحة. وإن مأساة العالم المعاصر تتمثل في حرمان الأطفال من طفولتهم نتيجة الحرب والنزاع المسلح حيث يستخدم كثير منهم كجنود ويدربون على القتل. وأضاف أنه رأى أطفالا من قتلى الحرب وضحايا الألغام الأرضية. وأن هناك بلدان غير قادرة على إطعام شعوبها بسبب الدمار الذي تسببه الحرب. وذكر أن أسرا قد هلكت ومنازل دمرت وتعطل تعليم الأطفال وتأثرت صحتهم بصورة بالغة.

٣ - وأكد أن الأطفال هم ضحايا أبرياء للصراع العرقي في عدد لا حصر له من البلدان، مثل البوسنة وبوروندي ورواندا وسري لانكا وأيرلندا الشمالية والسودان وأنغولا وليبريا وحث الحكومات والمجتمع الدولي على دعم حق الطفل في العيش في بيت آمن محاطا بالمحبة والضحك والدفء والمرح. وقال إنه ينبغي أن يكون المجتمع الدولية شغوفا بالسلام من أجل أطفال العالم ومستقبلهم. واختتم حديثه قائلا إن جميع الأطفال لهم الحق في الإسكان اللائق والرعاية الصحية والتعليم والأمن. وإن هذا لا يتحقق إلا بالتزام الدول ببذل قصارى جهدها لجعل العالم صديقا للأطفال بقدر أكبر.

٤ - انسحب رئيس الأساقفة الفخري ديزموند توتو.

٥ - السيد اندجابا (ناميبيا): تكلم نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فأعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزته منظمة الأمم المتحدة للطفولة وأبرز ضرورة ضمان حصول المنظمة على الموارد اللازمة لتهيئة مستقبل أفضل للأطفال. وقال إن التقدم المحرز حتى ذلك الوقت سيتعرض لخطر شديد في حالة عدم اتخاذ إجراء من جانب المجتمع الدولي. ويجب على الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الطفل أن تفعل ذلك لتهيئة بيئة يتمتع فيها الأطفال بتلك الحقوق. وأضاف أنه ينبغي أن توجه الاتفاقية العمل الوطني والدولي فيما يتعلق بجميع جوانب مساعي الإنسان في ذلك الميدان. وينبغي للدول الأطراف النظر في سحب التحفظات المقدمة منها على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي تتعارض مع غايات هاتين الاتفاقيتين وقانون المعاهدات الدولية. وأكد أن التصديق يجب أن يكون بدافع الرغبة في كفالة التمتع بحقوق الإنسان المذكورة وليس بدافع المصلحة السياسية.

٦ - وذكر أن الاجتماع التحضيري الإقليمي للمؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال المعقود في الجنوب الأفريقي قد سلم بأن هذا الاستغلال هو مشكلة متزايدة الخطورة وأكد ضرورة

التصدي للعوامل الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والبيئية الأساسية التي ساهمت فيها. وقال إن المشاركون قد شددوا على ضرورة تنفيذ القوانين الموجودة بفعالية أكبر. وعلى زيادة الموارد المخصصة لمكافحة المشكلة. ولاحظ أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تدعو الحكومات إلى اتخاذ جميع التدابير الملائمة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي، وتحث الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على العمل المتضافر للقضاء على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وأثنى في هذا الصدد، على التقرير الممتاز الذي أعدته المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بمسائل بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية (A/51/456).

٧ - ومضى يقول إن استعراض منتصف العقد لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل يبين إحراز تقدم واسع النطاق منذ عام ١٩٩٠ ويقدم دلالة واضحة على ما يحقق نجاحا في تشجيع التنمية. وإن نتائج الاستعراض سوف تساعد على وضع إطار لجهود إنمائية أخرى.

٨ - واستطرد قائلا إن المشاكل التي تواجهها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى متعددة منها: خدمة الديون الخارجية وبطء النمو الاقتصادي، والاستثمارات غير الكافية في الميدان الاجتماعي، والجفاف وتدهور البيئة، وتزايد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، وعدم الاستقرار السياسي والنزاع المسلح. وأضاف أنه يلزم الحصول على موارد إضافية لزيادة التقدم المحرز في جميع المجالات الحاسمة. وإن أفريقيا أيدت مبادرة ٢٠/٢٠ الداعية إلى إعادة هيكلة الميزانيات الوطنية وتدفقات المعونة لصالح الخدمات الاجتماعية الأساسية. وأعرب في هذا الصدد، عن تقديره للنرويج لمساهمتها بمبلغ ١٩ مليون دولار من أجل تعليم الفتيات في أفريقيا، وعن تفاؤله بأن مجتمع المانحين سيحذو حذوها ويقدم زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك المساهمات في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وذكر أن محنة الطفلة موضع قلق شديد وأنها تتطلب اهتماما عاجلا. وأضاف أن حرمان الطفلة من فرص التعليم ومن الحقوق المتساوية في الميراث يعرقل نموها ويحكم عليها بحياة الاستغلال. وأكد أن المواقف والممارسات الضارة مثل ختان البنات وتفضيل الأبناء الذكور - مما يؤدي إلى قتل الرضع من الإناث، واختيار جنس المولود قبل الولادة - والزواج المبكر تسبب أضرارا بدنية ونفسية وعاطفية يتعذر تداركها ولا ينبغي السماح لها بالاستمرار. وأعلن أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عازمة على القضاء على تلك الممارسات وتؤكد أهمية التعليم والصحة بالنسبة للطفلة. وهي تسعى إلى تحقيق نسبة ١٠٠ في المائة في التحاق الفتيات بالمدارس وبقائهن فيها وتهيئة محيط تعليمي يقضي على جميع الحواجز في سبيل تعليم الفتيات المتزوجات والحوامل وصغار الأمهات في المدارس.

٩ - ولاحظ أن مؤتمر الفتاة والمرأة الأفريقية المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بأوغندا أبرز الأهمية الحاسمة لتعليم الإناث في سياق الحملة الأفريقية لتحقيق التعليم للجميع والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وبناء على ذلك، تعلق بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أولوية عليا لمشروع القرار الخاص بالطفلة والمعروض على اللجنة حاليا. وأثنى على تقرير الأمين العام عن الأطفال في حالة النزاع المسلح (A/51/306 و Add.1)، الذي يوفر أساسا للعمل مجددا من أجل تحقيق السلام والتنمية

والمساواة بين الجنسين والتسامح للأجيال المقبلة. وختاما، أكد على الضرورة الحتمية لقيام المجتمع الدولي بالعمل سريعا لتوفير المعونة الإنسانية، التي تمس الحاجة إليها، إلى اللاجئين، لا سيما النساء والأطفال، في منطقة البحيرات العظمى لأفريقيا، خاصة في شرق زائير.

١٠ - السيدة سوجيموري (اليابان): لاحظت مع الارتياح إحراز تقدم في أغلب البلدان نحو تحقيق الأهداف المحددة في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وأن هناك، مع ذلك، عديدا من الأطفال ما زالوا يعيشون في ظروف صعبة للغاية ويلزم معالجة عدد كبير من القضايا المتصلة بذلك، منها مشكلة الأطفال في حالة النزاع المسلح، وعمل الأطفال الاستغلالي وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. وأكدت أن التصدي للأسباب الأساسية لتلك المشاكل يتطلب جهودا متضافرة من الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وقالت إن اليابان تهيب بجميع الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الطفل أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، ذلك أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحسين حالة الأطفال. وحثت جميع الدول الأعضاء على كفالة التنفيذ الفعال للاتفاقية وأبرزت الدور الهام الذي تقوم به لجنة حقوق الطفل في هذا الصدد.

١١ - وأكدت أن الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ينبغي أن تتعاون من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الطفلة، بما في ذلك تفضيل الأبناء الذكور وختان البنات، والتصدي لأسبابها الأساسية.

١٢ - وأعربت عن شعور اليابان بقلق بالغ إزاء آثار النزاع المسلح على الأطفال في أنحاء كثيرة من العالم ورحبت بالتقرير المقدم من الخبيرة المعينة من الأمين العام (A/51/306 و Add.1). وقالت إن الجمعية العامة ينبغي أن تولي عناية شديدة لتوصيات الخبيرة بشأن طرق حماية الأطفال. وإن بلدها يشعر بقلق أيضا إزاء عمالة الأطفال وترى ضرورة إلغاء هذه الممارسة، لا سيما في أشكالها الأشد خطورة واستغلالا. وأكدت أن المسؤولية الأساسية عن القيام بذلك تقع على عاتق الحكومات. وإن اليابان تشعر ببالغ القلق أيضا فيما يتعلق بمشكلة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية وتقدر الأعمال التي قام بها المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، الذي ساعد على تركيز مزيد من الاهتمام الدولي على هذه المسألة. وقالت إنها ترحب بالتقرير المقدم من المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان عن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية (A/51/456)، وتؤكد على ضرورة إيلاء عناية شديدة لتوصيات المقررة الخاصة بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي. ختاما، أثنت على العمل الهام الذي تقوم به المنظمات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وكذلك المنظمات غير الحكومية، في مجال تعزيز حقوق الطفل.

١٣ - السيد بيغار (أيرلندا): تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة له وهي استونيا، وبلغاريا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، وكذلك أيسلندا، ولختنشتاين، والنرويج فقال إن مبدأ مصلحة الطفل الفضلى، وهو أحد المبادئ

الجوهرية لاتفاقية حقوق الطفل، الذي يجب أن يحظى بالتعبير على أكمل وجه في سياسات وممارسات الأمم المتحدة المتصلة بالأطفال. ولاحظ أن الاتفاقية توفر إطارا واضحا لحماية الأطفال، مع تشديدها على حقوق الطفل في البقاء والحماية والنماء والمشاركة والأولوية التي منحتها لتخفيض معدلات وفيات الرضع والأمهات وسوء التغذية والأمية وضمان إمكانية الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والتعليم الأساسي ومكافحة الأسباب الجزرية لجميع أشكال استغلال الأطفال وإساءة معاملتهم. وقال إن الدول الست التي لم تصدق على الاتفاقية يجب أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن الدول الأطراف ينبغي أن تسحب أية تحفظات تكون قد قدمتها وتكون مناقضة لهدف الاتفاقية وغايتها. وذلك في أقرب وقت ممكن، وعليها أيضا أن تتعاون تماما مع عملية تقديم التقارير إلى لجنة حقوق الطفل.

١٤ - وتابع حديثه قائلا إن منهاج عمل بيجين قد أكد على ضرورة كفالة الحقوق الكاملة للطفلة وحمايتها من التمييز. ويعني هذا ضمان المساواة للفتاة في الحصول على التعليم ومشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في ظل ظروف متكافئة. وتمكين جميع الأطفال من الإعراب عن آرائهم بحرية فيما يتعلق بجميع المسائل. وأكد أن الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان للطفلة من خلال الممارسات التقليدية الضارة يعتبر مصدر قلق بالغ.

١٥ - وذكر أن حالة الأطفال في جميع أنحاء العالم غير مشجعة وأن حقوقهم تنتهك بصورة مطردة. وقال إن المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، المعقود باستكهولم في آب/أغسطس ١٩٩٦، قد أثار الوعي الوطني والدولي بالممارسات البغيضة التي تحدث في هذا المجال بالذات. وأكد أن المجتمع الدولي يجب أن يستفيد من الزخم الناشئ لمكافحة هذه الممارسات واتخاذ تدابير عاجلة من قبيل التدابير الموجزة في إعلان وبرنامج عمل استكهولم. وإن الاتحاد الأوروبي يعتزم المضي قدما بالعمل المتضافر لوضع حد لهذا الشكل الذميم والوحشي من أشكال الرق المعاصر. وذكر أن الاتفاق قد تم على تمديد ولاية الشرطة الأوروبية (اليوروبول) لتغطية الاتجار بالأشخاص والأطفال، بصورة خاصة، وعلى إشراكها في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال. وأثنى على العمل الذي قامت به المقررة الخاصة المعنية بمسائل بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، وكذلك الفريق العامل المفتوح العضوية للجنة حقوق الإنسان المعني بوضع مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل يتناول تلك المسألة.

١٦ - واستطرد قائلا إن حالة الأطفال في النزاع المسلح تظل مسألة تثير بالغ القلق كما تؤكد ذلك السلسلة المخيفة من الممارسات وأعمال العنف التي يشترك فيها الأطفال والتي تعددها الخبيرة المعينة من الأمين العام في تقريرها عن أثر النزاع المسلح على الأطفال (A/51/306 و Add.1). وأضاف أنه ينبغي حماية الأطفال من الأثر المدمر للحرب وإعلان، دون تحفظ، أنه لا ينبغي أن يكون للأطفال أي دور في الحرب. ولاحظ أن هناك عدة مسائل مثارة في التقرير تستحق تسليط الأضواء عليها، بما في ذلك ضرورة وضع حد لاستخدام الأطفال كجنود، والأخذ بحظر دولي شامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وضرورة توفير ضمانات لاحتياجات الصحة الإنجابية الخاصة للنساء والفتيات، واتخاذ تدابير لحماية النساء والأطفال من الاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، في حالات النزاع. وقال إن الأمين العام يجب أن يعين

ممثلا خاصا يعنى بأثر النزاع المسلح على الأطفال، لفترة ثلاث سنوات، وأعرب عن أمله في أن ينتهي الفريق العامل المفتوح العضوية التابعة للجنة حقوق الإنسان والمعني بمشروع البروتوكول الاختياري الخاص بهذه المسألة من عمله المفيد في السنة التالية.

١٧ - وانتقل إلى مسألة متصلة بهذا الموضوع وهي رفاه الأطفال اللاجئين والمشردين في حالات النزاع وغير حالات النزاع. وقال إنه ينبغي منح أولوية لاحترام حقوقهم المكفولة في حالات الطوارئ. وإن الدول يجب أن تعمل بصورة وثيقة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أثناء حالات الطوارئ وبعدها على السواء.

١٨ - ولاحظ أن حالة أولاد الشوارع تعتبر مشكلة غير مقصورة على بلد واحد أو قارة واحدة وهي أيضا مسألة تثير القلق. وأن هؤلاء الأطفال يواجهون مستقبلا غامضا كضحايا للفقر والإقصاء والقهر. ويمكن أن ينتهي أمرهم في حلقة مفرغة من الجريمة والمخدرات والبغاء وأن يقعوا فريسة للاستغلال وإساءة المعاملة وحتى الحرمان من الحرية أو العنف بصورة غير مشروعة وتعسفية. ويجب على الحكومات أن تتخذ إجراءات ضد الذين ينتهكون حقوق الطفل بالعمل بالاتفاق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة العمل الدولية.

١٩ - وذكر أن اتفاقية حقوق الطفل تدعو إلى القضاء على عمالة الأطفال والاستغلال الاقتصادي للأطفال، وأنه ينبغي للحكومات أن تنفذ اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن هذا الموضوع بتحديد التواريخ المستهدفة، وكفالة الإنفاذ الكامل للقوانين الراهنة أو اعتماد تشريعات أخرى. وقال إن منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تعملان بشجاعة منذ عدة عقود لوقف هذا الاستغلال وتمكين الأطفال من أن يحيوا حياة منتجة وموفقة كبالغين.

٢٠ - وأكد أنه يجب العناية بصورة خاصة بكفالة حماية حقوق الأطفال المحتجزين؛ ومعاملة المذنبين صغار السن معاملة إنسانية وكريمة، ويجب أن يكون الهدف هو إعادة إدماج الطفل في المجتمع، في نهاية المطاف.

٢١ - وأوضح أن اليونيسيف قد ساهمت مساهمة هائلة في تخفيف محنة الأطفال حول العالم، على مدى السنين، لا سيما الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية. وقال إنها تحظى بتأييد شديد من الاتحاد الأوروبي الذي أكد من جديد مبدأ ضرورة منح أولوية عالية وموارد ملائمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال، في الأوقات الصعبة وفي أوقات الرخاء وعلى الصعيدين الوطني والدولي. فهذا هو حق الأطفال وواجب المجتمع الدولي.

٢٢ - السيد رين (بلجيكا): قال إن حالات اختطاف الأطفال والاعتداء عليهم جنسيا وقتلهم في بلجيكا مؤخرا، وهي الحالات التي صدمت الناس، قد عبأت الرأي العام في البلد ضد استغلال الأطفال جنسيا. وقد

عبَّر المؤتمر العالمي المعقود مؤخرا في استكهولم عن التصميم الدولي على إنهاء هذا الشكل البالغ الخبث من أشكال الاسترقاق المعاصر. وتمشيا مع الإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر، قدمت بلجيكا إلى الاتحاد الأوروبي عدة اقتراحات تدعو إلى اتخاذ إجراءات مشتركة بشأن الاتجار بالأشخاص واستغلال الأطفال جنسيا؛ ووضع برنامج متعدد السنوات لمساعدة المسؤولين عن مكافحة هذين الشرين؛ وتمديد ولاية الشرطة الجنائية الأوروبية لتشمل أيضا هذا النوع من الاتجار؛ وإنشاء قاعدة بيانات متخصصة تعنى بالجريمة المنظمة لتسهل التعاون فيما بين شرطة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال الاتجار بالأشخاص واستغلال الأطفال جنسيا.

٢٣ - ومضى قائلا إن بلجيكا قد عززت في السنوات الأخيرة تشريعها العقابي لتسمح بمحاكمة كل من يرتكب عملا من أعمال الاستغلال الجنسي للأطفال دون سن السادسة عشرة. والجناة لا يطلق سراحهم إلا بعد تلقيهم التوجيه والعلاج واستبعادهم من العمل مع الأطفال استبعادا دائما.

٢٤ - وأردف قائلا إن اتفاقية حقوق الطفل تمثّل أساسا متينا للغاية يسمح بالعمل الدولي لحماية حقوق الأطفال وضمان نمائهم التام باعتبارهم كائنات بشرية. وأعلن تحبيذ بلجيكا لصوغ صك قانوني دولي يرغم الدول الأطراف على تجريم الاستغلال الجنسي للأطفال. ودعا إلى التعجيل بصوغ بروتوكول إضافي لاتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق ببيع الأطفال وبغائهم واستخدامهم في انتاج المواد الإباحية، والى سد أية ثغرة في الاتفاقية، لا سيما في المادتين ٣٤ و ٣٥، اللتين لا تتضمنان أي وصف أو تعريف لمثل هذه الأعمال باعتبارها جرائم، ناهيك عن اعتبارها جرائم دولية، ولا تلزم بمعاقبة الجناة، حسبما أوصى إعلان استكهولم، الذي أوصى أيضا بمحاكمة المنخرطين في أنشطة السياحة الجنسية. وأضاف قائلا إن النتائج المؤلمة التي يعاني منها في الأجل الطويل الأطفال ضحايا مثل هذه الأفعال الكريهة تبرز أيضا أهمية التدابير الوقائية والتأهيل.

٢٥ - وذكر أن بلجيكا يساورها القلق أيضا إزاء محنة أطفال الشوارع والأطفال في الصراعات المسلحة والأطفال المعرضين للسخرة. وأعلن تأييد بلده للتوصيات المقدمة في تقرير الخبيرة التي عيَّنها الأمين العام (A/51/306 و Add.1). وذكر أن القرار الشامل المتعلق بحقوق الطفل سيعتمد دون تصويت.

٢٦ - السيد ويلموت (غانا): أثنى على تقرير الخبيرة التي عيَّنها الأمين العام المتعلق بتأثير الصراعات المسلحة على الأطفال (A/51/306 و Add.1)، وقال إن تلك الخبيرة تعدت المسائل الرئيسية الخمس المبينة أصلا في قرار الجمعية العامة ١٥٧/٤٨ لتطرق مسائل أخرى وثيقة الصلة بالموضوع، من قبيل الاغتصاب وغيره من أشكال العنف القائم على نوع الجنس، والاستغلال الجنسي، والجزاءات الاقتصادية، والتدابير التي تضمن التعليم والصحة والتغذية وسلامة الصحة النفسية لمثل هؤلاء الأطفال. وقال إن الخبيرة تستحق ثناء خاصا، على سبيل التقدير لعزيمتها الماضية ولتقديمها توصيات شاملة مبتكرة بعيدة المرمى، وهي توصيات يؤيدها وفده في مجملها. ومضى قائلا إن تعيين ممثل خاص للأمين العام ليكفل إجراءات المتابعة وليكون حلقة وصل للتنسيق بين جميع الأنشطة المتعلقة بالأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، سواء داخل منظومة

الأمم المتحدة أو مع المنظمات غير الحكومية، سيكون جد فعال لضمان عدم إشراك الأطفال بأي حال في أعمال الحرب. ومثل هذا المنصب يمكن تمويله وإدارته من قِبل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بل وربما مركز حقوق الإنسان، وذلك بواسطة التبرعات.

٢٧ - وأضاف قائلا إن اتفاقية حقوق الطفل وإعلان حقوق الطفل يمثلان بوصلة للملاحة في محيط القضايا المتصلة بالطفل. وناشد، باسم وفده، جميع الدول التي تحفظت على الاتفاقية أن تسحب تحفظاتها حرصا على مصالح الطفل، كما ناشد جميع الدول الأطراف العمل على تنفيذ الاتفاقية بحذافيرها.

٢٨ - وقال إن الجمعية قد نظرت مؤخرا، في جلسة عامة، في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في منتصف العقد نحو تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (A/51/256). وقال إنه تحقق تقدم محمود في مكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها واضطرابات نقص اليود والقضاء على بعض الأمراض قضاء تاما؛ وإن اليونيسيف تستحق أن نعبِّر لها عن امتناننا نظرا لجهودها الدؤوبة التي جعلت تحقيق هذه الانجازات ممكنا. ومن الواضح أن الاستثمار الذي يستهدف توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية يمكن أن يقلص كثيرا من حجم المشكلات المتصلة بالفقر وأن يعزز رفاه الطفل في فترة قصيرة نسبيا. ولكن لتتحقق أهداف نهاية العقد يتعين الإسراع بمعالجة مشكلات سوء التغذية ومعدلات وفاة كل من الأطفال دون الخامسة والأمهات وتعليم الفتيات؛ وفي الوقت نفسه، ينذر إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة وشمول وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بمحو أية مكاسب تحققت حتى الآن.

٢٩ - ومضى قائلا إن اختلاف مستويات الإنجاز في مختلف البلدان والمناطق، على النحو المبين في التقرير، يعزى غالبا الى اختلاف مستويات التنمية وندرة الموارد ومستويات القدرة. وإذا أريد ضمان البقاء والحماية والنماء لأطفال البلدان الأشد احتياجا وجب تخصيص المزيد من الموارد لتلك البلدان.

٣٠ - وقال إن الإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما مؤخرا المؤتمر العالمي لمكافحة استغلال الأطفال استغلالا جنسيا تجاريا يمثلان إطارا معياريا يتيح موالاة الجهود لمكافحة استغلال الأطفال جنسيا، بالتركيز على برامج التثقيف وعلى الوقاية، والإصلاح القانوني وإنفاذ القوانين، والتأهيل، والدعوة. ومضى قائلا إنه ينبغي للأرقام التي أذيعت في المؤتمر فيما يتعلق بإجمالي عدد الفتيات المستغلات لأغراض جنسية تجارية وبإنتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوفهن أن تدفع جميع الدول الى اتخاذ تدابير جماعية تُجرم معاملة الفتيات تلك المعاملة القاسية الأنانية وتقطع دابرها. وينبغي تخليص الفتيات مما يسببه الاستغلال الجنسي التجاري من كرب شديد وفقدان للكرامة، وذلك بعد أن عانين طويلا من مختلف أشكال التمييز وتحملن طويلا ممارسات ثقافية من قبيل الاصطفاء الجنسي قبل الولادة ووأد الإناث وتشويه أعضائهن التناسلية. وتلبية الاحتياجات التي تنفرد بها الفتيات تكفل النهوض بالمرأة وتمكينها بصفة عامة، مما يمثل أساسا لاستقرار الأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع عموما في أنحاء العالم كافة.

٣١ - السيدة مورغان (المكسيك): قالت إن استعراض منتصف العقد الذي يتناول تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل يتيح الفرصة للتركيز على الوفاء بالالتزامات المقطوعة في عام ١٩٩٠ لضمان رفاه أطفال العالم، مما يضمن تعزيز وحماية طائفة الحقوق المعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل. وأعربت عن أملها في أن يصدق على الاتفاقية العدد القليل من البلدان الذي لم يصدق عليها بعد، ليتحقق بذلك التصديق العالمي على تلك الاتفاقية.

٣٢ - وقالت إن حكومتها ستواصل الإسهام الفعال في المفاوضات المتعلقة بصوغ بروتوكولين اختياريين للاتفاقية - أحدهما بشأن بيع الأطفال واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية وبغائهم والثانية بشأن تأثير الصراعات المسلحة على الأطفال - وهما البروتوكولان اللذان سيوسعان نطاق الحماية المكفول بالاتفاقية. وقالت إن المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية وبغائهم والخبيرة المعنية بتأثير الصراعات المسلحة على الأطفال قد أديا عملا محمودا وإن التوصيات الهامة الواردة في تقريريهما تمثل إسهاما قيّما في أعمال اللجنة.

٣٣ - وأضافت قائلة إن اللجنة قد نهجت، في قرارها الشامل المتعلق بحقوق الطفل، نهجا متكاملا إزاء مختلف المشكلات المؤثرة على الطفل في الظروف الصعبة، وهو نهج تؤيده المكسيك. كما أعلنت تأييد بلدها القوي للقرار المنفصل المتعلق بالفتاة.

٣٤ - السيدة فام ثي ثانه فان (فييت نام): قالت إن وفد بلدها يرحب بتقرير الخبيرة التي عينها الأمين العام بشأن تأثير الصراعات المسلحة على الأطفال (A/51/306 و Add.1). وأضافت قائلة إن الشعب الفييتنامي يدرك جيدا صور المعاناة التي تسببها الحروب، وهي المعاناة التي يمكن أن تستمر أحيانا طوال فترة الطفولة. وهناك أطفال آخرون يواجهون، رغم عدم خوض بلادهم الحروب، أخطارا جسيمة تهدد بقاءهم وهي أخطار نابعة من الأمراض التي يمكن الوقاية منها ومن سوء التغذية والبغاء والاعتداءات الجنسية. ودعت المجتمع الدولي الى مضاعفة جهوده للتخفيف من محنة أولئك الأطفال. وقالت إن اعتماد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ٢٧ هدفا من أهداف الصحة والتعليم والنماء الواجب تحقيقها بنهاية القرن، كان خطوة تقدمية كبرى. وأضافت قائلة إن من أهم الانجازات المتحققة منذ مؤتمر القمة المذكور تصديق عدد غير مسبوق من الدول على اتفاقية حقوق الطفل، وهو ما أعطى دفعة للمناقشة المتعلقة بذلك الموضوع الهام وأدى الى إصلاحات قانونية، في بعض الدول الأطراف.

٣٥ - وقالت إن حكومتها تعتبر احتياجات الطفل من الأولويات. ولذلك، فهي تخصص نسبة متزايدة من مواردها لتنفيذ برنامج العمل الوطني من أجل الطفل. وبالاضافة الى ذلك، سنت تلك الحكومة قوانين بشأن حماية الطفل ورعايته وبشأن الحق العام في التعليم الابتدائي. وقالت إن استراتيجيتها الموضوعة للتنمية الاجتماعية، لا سيما برامج القضاء على الجوع والتخفيف من وطأة الفقر تراعي احتياجات الأطفال الخاصة. وقد أنشئت لجان لحماية الطفل ورعايته لكي تخطط للأنشطة التي تفيده وتنسقها وتراقبها. وأخيرا، تجرى زيادة التوعية باحتياجات الطفل. وأردفت قائلة إن حكومتها، إذ تسعى الى تحقيق تلك الأهداف،

تواجه طائفة من المشكلات النابعة من الفقر وعدم كفاية الهياكل الأساسية وانخفاض مستويات التنمية الاقتصادية والتقنية والعلمية. وإذا أريد التغلب على تلك المصاعب، لزم توفير المساعدة التقنية، فضلا عن الدعم المالي. وأعربت عن سرورها لرؤية عدد من وكالات الأمم المتحدة وقد عدل أنشطته فعلا ليسير على نهج بناء القدرات.

٣٦ - السيد موفوكِنغ (جنوب أفريقيا): قال إن وفده يرحب بالتقرير المتعلق بتأثير الصراعات المسلحة على الطفل (A/51/306 و Add.1)، الذي أعدته الخبيرة المعينة من قبل الأمين العام. وأضاف قائلا إن النهج التشاركي الذي انتهجته الخبيرة، المنطوي على مشاورات مع وكالات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، قد أسهم في صدور تقرير رفيع المستوى يصلح نموذجا لإعداد التقارير مستقبلا.

٣٧ - وقال إن التقرير يبيِّن المعاناة الرهيبة التي يبتلى بها الأطفال المحاصرين بالصراعات المسلحة من كل جانب، لا سيما مَن أرغم منهم على الاشتراك فيها بصفة مقاتل. وفي جنوب أفريقيا، يقضي الدستور الجديد بألا يشترك أي شخص دون الثامنة عشرة في قتال فعلي، رغم أنه بوسع الشبان الذين لا تقل أعمارهم عن السابعة عشرة أن ينضموا إلى القوات المسلحة. كما أوضح التقرير الآثار المرعبة المتخلفة عن الألغام، التي يمكن، أن تقتل المدنيين الأبرياء أو تبتر أطرافهم حتى بعد انتهاء الصراع بفترة طويلة، وهذه مشكلة جد مألوفة في المنطقة التي ينتمي إليها. وذكر أن جنوب أفريقيا أبطلت استعمال الألغام المضادة للأفراد في العمليات وحظرت تصدير الألغام البرية بجميع أنواعها. وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد حكومته الحملة الداعية إلى فرض حظر دولي على إنتاج الألغام البرية المضادة للأفراد وتخزينها ونقلها واستعمالها وتلتزم بتعزيز التعاون الدولي من أجل إزالة الألغام.

٣٨ - وأعرب عن أمله في أن يتسنى العمل انطلاقا من العمل القيِّم الذي أنجزته الخبيرة المعيَّنة من قِبل الأمين العام. وأعلن تأييد حكومته لاقتراحها الداعي إلى تعيين ممثل خاص لمواصلة العملية، وحث على توفير موارد كافية لإنشاء مثل هذا المنصب. ودعا، بالإضافة إلى ذلك، الى عقد اجتماع بعد سنوات من ذلك لتقييم التقدم المحرز. كما دعا المجتمع الدولي إلى أن يتصور مجتمعا متحررا من الصراعات يتسنى فيه للأطفال أن ينموا كأطفال، لا كأسلحة حربية.

٣٩ - السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا): تكلمت بالنيابة عن دول أمريكا الوسطى، فأعربت عن ارتياح وفدها إزاء تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في منتصف العقد نحو تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ بشأن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (A/51/256) وإزاء عدد الدول التي أصبحت أطرافا في اتفاقية حقوق الطفل، رغم وجوب الإشارة إلى أن التحفظات على الاتفاقية لا تساعد على تعزيز أهدافها أو مقاصدها.

٤٠ - وأضافت قائلة إن دول أمريكا الوسطى تعمل بكل همة على تعزيز الاتفاقية، بوضع إطار عمل لحماية الأطفال اجتماعيا وقانونيا. وقالت إن الحكومة في كوستاريكا، على سبيل المثال، تُعد على سبيل الاستجابة لضخامة عدد عمليات التبني الحاصلة في البلد مدونة قانونية للقصَّر تستند إلى الاتفاقية. وذكرت أن غواتيمالا نفذت برنامجا يستهدف دفع النمو الاقتصادي وتعزيز السياسات الاجتماعية وبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وتحسين تخصيص الموارد وتعزيز الحكم المحلي وتنظيم المجتمعات المحلية. كما نفَّذت مبادرة بشأن المستشفيات الملائمة للأطفال. أما هندوراس، فقد اعتمدت مدونة قانونية بشأن الطفل والمراهق تضفي طابعا رسميا على حقوق الطفل وحرياته الأساسية، وكفلت الحماية له من قِبل الدولة، وأنشأت الأجهزة والإجراءات اللازمة لتزويده بالحماية ويسرت السبيل أمامه للوصول إلى المحاكم. وفي نيكاراغوا، تجري حملات تطعيم شاملة تستهدف تقليل معدل وفاة الأطفال الناجمة عن الأمراض التي يمكن الوقاية منها، وتوضع سلسلة من المبادرات الصحية والتأهيلية الهادفة إلى القضاء على الآثار المتخلفة عن الحرب في صفوف أطفال نيكاراغوا.

٤١ - كما أعلنت تأييد دول أمريكا الوسطى لمحتويات تقرير الأمين العام عن استغلال عمل الأطفال (A/51/492) وما خلص إليه من استنتاجات. وقالت إنه استنادا إلى مذكرة تفاهم وقَّعتها في عام ١٩٩٥ حكومتا أسبانيا وألمانيا ومنظمة العمل الدولية، تعمل دول أمريكا الوسطى على تنفيذ مشروع إقليمي يستهدف استئصال عمل الأطفال، الذي يمثّل مشكلة تضخمت بحيث خرجت عن سيطرة الحكومات فرادى بسبب السياسات الإنمائية والعولمة الاقتصادية.

٤٢ - ويكشف التقرير الممتاز المتعلق بتأثير الصراعات المسلحة على الطفل (A/51/306 و Add.1) عن جملة أمور، من بينها أن هناك حاليا أكثر من ٢٧,٤ مليون لاجئ ومشرد في شتى أنحاء العالم، نصفهم على الأقل من الأطفال. والمثال الشاهد على الآثار المدمرة التي تتركها الحرب في صفوف الأطفال أن نحو ٠٠٠ ١٩٠ طفل من أطفال نيكاراغوا قد تأثروا تأثرا مباشرا بالحرب الأهلية الأخيرة، بينما ظل آخرون يُصابون أو يُقتلون بفعل الألغام البرية المضادة للأفراد المتخلفة عن الصراع.

٤٣ - ويبيِّن تقرير المقرر الخاص عن بيع الأطفال وبغائهم واستخدامهم في انتاج المواد الإباحية (A/51/456) أنه لا بد من إشراك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد والمجتمعات ككل في مكافحة استغلال الأطفال استغلالا تجاريا وجنسيا. كما اتسمت توصيات التقرير بطابعها الواقعي العملي، إلا أنه من الضروري أيضا التأكيد على وجوب اتسام نظم العدالة بالسرعة وعدم القابلية للافساد والإقدام بحماس على حماية الأطفال لضمان الوقاية الفعالة من مثل هذا الاستغلال.

٤٤ - وأعلنت، وهي تتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن المجموعة قررت أن تعارض إدراج عبارة "في حدود الموارد الموجودة" في قرارات اللجنة الثالثة، لأن مثل هذه اللغة تدخل ضمن اختصاص اللجنة الخامسة. وقالت إنه نظرا للأهمية التي توليها مجموعة الـ ٧٧ والصين لهذه المسألة، تعتزم المجموعة أن تقدم التعديلات المقصودة للتصويت، كلما استنسبت ذلك.

٤٥ - السيدة سيتياواتي (اندونيسيا): قالت إن اندونيسيا ملتزمة بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وأنها قدمت تقريرها الأولي قبل ثلاث سنوات تقريبا. وأضافت قائلة إن حكومتها تقدر التعليقات والتوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل بصدد تقريرها وأنها تطرق مجالات الاهتمام التي جرى تحديدها. وقالت إن أعمال اللجنة ستزداد تعززا بإحكام التنسيق مع الوكالات المتخصصة.

٤٦ - وقالت إن حقوق الطفل قد أدمجت في البرامج الإنمائية الوطنية الاندونيسية إدماجا تاما. فقد وضعت الحكومة ١٢ مؤشرا مركزيا لقياس التقدم المحرز، تتراوح بين معدلات وفاة الأطفال ومعدلات الولادة وإحصائيات المدخلات التغذوية. وقد خُصص نحو ٢٩ في المائة من الميزانية الوطنية للخدمات الاجتماعية الأساسية. وبُدئ في برامج تستهدف القضاء على شلل الأطفال بنهاية العقد، وإنشاء مستشفيات ملائمة للطفل، وتعزيز الرضاعة الطبيعية كوسيلة لتقليل سوء التغذية الناجم عن نقص البروتينات والطاقة في غضون السنوات الأربع المقبلة. ويتوقع أن يتم بحلول سنة ٢٠٠٣ قيد ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من الأطفال الاندونيسيين في التعليم الأساسي.

٤٧ - وأضافت قائلة إن حكومتها تعمل على تعديل التشريعات الاندونيسية بحيث تتماشى مع الاتفاقية، وعلى زيادة الوعي العام بأحكامها من خلال خطة عمل وطنية. وذكرت أن هناك اهتماما شديدا بضمان تنفيذ الاتفاقية والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات الدولية، وذلك دون إخلال بقيم اندونيسيا التقليدية.

٤٨ - وقالت إنه نظرا لأن الأطفال يُرغمون غالبا على التماس العمل بسبب ظروف أسرهم المالية تكتسب التدابير الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر أهمية شديدة. وفي الآونة الأخيرة، عُقدت حلقة عمل وطنية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية واليونيسيف لدراسة اتفاقية منظمة العمل الدولية لسنة ١٩٧٣ المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل (الاتفاقية رقم ١٣٨). وذكرت أن وفدها يشيد بالنهج العملي الذي يتسم به البرنامج الدولي لإلغاء عمل الأطفال، وبسخاء البلدان المانحة التي تدعم البرنامج.

٤٩ - وأضافت قائلة إن الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي يمثلان تهديدا خطيرا للأطفال؛ وأن حكومتها تؤيد، لذلك صوغ بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل يتعلق ببيع الأطفال وبغائهم واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية وتحث الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المنشأ لهذا الغرض على أن يدرج في مشروعه نتائج المؤتمر العالمي لمكافحة استغلال الأطفال استغلالا جنسيا تجاريا.

٥٠ - السيدة زيمرين (إسرائيل): قالت إن إسرائيل تفخر بإسهامها في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وعلى وجه التحديد، اتخذت حكومتها تدابير لزيادة الوعي بمشكلات الاعتداء الجنسي على الأطفال واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية، وبغائهم. وقالت إنه بينما يوجد خطر يمثله إمكان استغلال الصحفيين للقضايا التي فيها أطفال وجنس وعنف استغلالا عاطفيا تبين خبرة إسرائيل إمكان تسخير وسائط الإعلام لصالح الطفولة. وفي سنة ١٩٥٥، أصدر الكنيست تشريعا رائدا يجنب الأطفال المجني عليهم في الجرائم

الجنسية عناء الشهادة أمام المحاكم. وبدلا من شهادتهم تلك، يقابل القصر اخصائيا اجتماعيا يتحدث إليهم ثم يَمثُل أمام المحكمة ليتكلم باسمهم. وهناك أيضا لجنة للدعوة لقضية الطفل، تتألف من أعضاء في الكنيست يمثلون مختلف القطاعات السياسية، وهدفها ضمان تنفيذ التشريعات المتعلقة بحماية الطفولة.

٥١ - وقالت إن حكومتها وفرت خطا هاتفيا ساخنا للأطفال المجني عليهم في جرائم الجنس؛ وأنها تتيح أيضا العلاج والمأوى، وتنظم فضلا عن ذلك برامج تعليمية ووقائية وتدريبية وبحثية. وبوسع الآباء والأطفال تقديم شكاوى ضد المدارس وموظفيها إلى أمين مظالم خاص. وهذه الخدمات جميعا تنسقها هيئة جامعة واحدة لضمان نهج شامل. والمحور الرئيسي دائما هو مصلحة الطفل.

٥٢ - وهناك حاجة إلى توفير العلاج للجناة، فضلا عن ضحاياهم، مهما بدا هذا الأمر صعبا. ولذلك، تتلقى الأسرة بأكملها المشورة متى وقع اعتداء جنسي على طفل في تلك الأسرة. وفي حالة الجناة، تقدم مثل هذه المساعدة على سبيل التكملة للعقاب، وليس بديلا عنه.

٥٣ - ومضت قائلة إنه فيما يتعلق بالأسر المهاجرة يصعب غالبا تعريف إساءة معاملة الطفل، لأن أساليب تربية الطفل المشروعة في ثقافة ما قد تستنكرها ثقافة أخرى باعتبارها إساءة معاملة. وعلاوة على ذلك، يواجه الآباء في الأسر المهاجرة ضغوطا شديدة تسفر عن شعور بالإحباط يمكن أن يؤدي إلى عدوان على أطفالهم. وقد اكتسبت إسرائيل، التي يمثل المهاجرون ١٠ في المائة من سكانها، خبرة عظيمة بهذه المشاكل. وثبتت قيمة هذه الخبرة، لا في مجرد التعامل مع المهاجرين الجدد، بل وفي التعامل أيضا مع الأسر المنتمية إلى الأقليات العربية. وبالإضافة إلى ذلك، يشترك العلماء الإسرائيليون والفلسطينيون حاليا في مؤتمر بشأن تثقيف الأطفال الصغار بثقافة حقوق الإنسان. ومن الناحية العملية، تقوم السلطات الصحية الإسرائيلية بتطعيم الأطفال الفلسطينيين ويجري تقديم معونة الفنيين المختصين في حالات العنف العائلي. كما أصبحت إسرائيل ملاذا للأطفال الآتين من مناطق مزقتها الحرب أو الذين يحتاجون إلى العلاج الطبي، لا سيما ضحايا كارثة تشيرنوبيل النووية. وأعربت عن أمل وفدها في أن يؤدي التزام المجتمع الدولي بحماية الأطفال، الذي تبينه ضخامة عدد التصديقات على اتفاقية حقوق الطفل، إلى زيادة تقاسم الخبرة والمعرفة لصالح الأطفال في كل مكان.

٥٤ - السيد أمغبليم (توغو): قال إنه بينما يبين تصديق الغالبية الساحقة من الدول على اتفاقية حقوق الطفل التزام المجتمع الدولي بتعزيز تلك الحقوق لا يزال الأطفال يسقطون في شتى أنحاء العالم ضحايا للاعتداءات الجنسية والاستغلال الاقتصادي والتجنيد للاشتراك في الصراعات المسلحة. وقال إن حكومته تستنكر تلك الممارسات وتدعو جميع الدول الأطراف في الاتفاقية إلى انتهاج سياسات شاملة تستهدف تعزيز حقوق الطفل وحمايتها وتوفير بيئة آمنة يتسنى فيها للأطفال أن ينموا ليبلغوا كل ما يُتوقع لهم. وقال إن للأسرة دورا خاصا تؤديه في هذا الصدد.

٥٥ - وقال إن أطفال توغو وشبابها يعدون من أثمن مواردها. ولذلك، أدرجت حقوق الطفل في دستور سنة ١٩٩٢. وذكر أن حكومته ملتزمة بحماية تلك الحقوق وأنها نظمت مؤخرا سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية المعنية بالموضوع، وذلك بالتعاون مع منظمات غير حكومية مختلفة. وقال إن آخر الحلقات الدراسية التي من هذا القبيل شهدت تأييد ممثلي عشرة دول أفريقية لإنشاء ائتلاف دولي من منظمات غير حكومية تعمل على حماية حقوق الطفل وعلى زيادة التعاون بين تلك المنظمات والحكومات الوطنية.

٥٦ - السيد كوزي (أوكرانيا): قال إن ما من مهمة أعظم من مهمة تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. ويجب أن تكون الخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الهدف هي التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل والإعلان المتعلق ببقاء الطفل وحمايته ونمائه الذي اعتمد في المؤتمر العالمي من أجل الطفل، إلى جانب تنفيذ التوصيات ذات الصلة من إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادرين عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.

٥٧ - وأردف قائلا إن وفده يرحب بالتقرير الشامل عن أثر النزاع المسلح على الأطفال (A/51/306 و Add.1) الذي أعدته خبيرة الأمين العام، ويؤيد اقتراحها الداعي إلى تعيين ممثل خاص لهذا الموضوع. وقد لفت التقرير المؤقت الذي أعدته المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بمسائل بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية (A/51/456) الانتباه إلى محنة ضحايا هذه الممارسات التي تبعث على الأسى. ويجب أن تترجم التوصيات القيّمة للمقررة الخاصة وللمؤتمر العالمي الأول لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال المعقود في ستوكهولم في آب/أغسطس ١٩٩٦ إلى أفعال واقعية.

٥٨ - وأضاف قائلا إن تردي كلتا المؤشرات الكمية والنوعية لصحة السكان بوجه عام وصحة الأطفال بوجه خاص في أوكرانيا أمر يثير القلق. والبلد يواجه أزمة ديموغرافية، إذ فاقت معدلات الوفاة معدلات الولادة منذ عام ١٩٩١ ولا يزال الأطفال يعانون من آثار كارثة تشرنوبيل النووية. ولمعالجة هذه المشاكل، اعتمدت حكومته برنامجا خاصا يهدف إلى تهيئة الأوضاع المواتية لنمو الطفل، ومنع أمراض الطفولة، وتحسين الرعاية الطبية، ووضع نهاية لسوء التغذية، والحد من الجريمة وتعاطي المخدرات وإدمان المسكرات والتدخين بين الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت مؤخرا لجنة مشتركة بين الوزارات لتنسيق تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة.

٥٩ - السيد بن رابيه (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه على الرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ على حالة أطفال العالم منذ أن عقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠، لا يزال الفقر وانعدام التنمية والنزاع المسلح، ناهيك عن أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، أمورا تؤثر على الأطفال ولا سيما الأطفال الذين يعيشون ظروف الفقر. وسوء التغذية ورداءة الخدمات الصحية وارتفاع معدلات وفيات الأطفال هي الشغل الشاغل لدى زهاء ٦٠ في المائة من سكان العالم الذين يعيشون في فقر. وعلى المجتمع الدولي أن يضع استراتيجية مناسبة لتلبية احتياجات هؤلاء السكان.

٦٠ - وأردف قائلا إن ملايين عديدة من الأطفال واقعون في شرك النزاع المسلح ومتأثرون به سلبيا. ومن الأهمية بمكان، بالتالي، أن تحول الحكومات الاستثمار نحو الحماية الإنسانية والتنمية المستدامة. وينبغي أيضا التوسع في المساعدة المقدمة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية ليتسنى تحسين الخدمات الوطنية المناسبة.

٦١ - واستطرد قائلا إن مكانة الطفل في بلده شهدت تحسنا كبيرا في العقدين الماضيين. والأطفال يعتبرون ثروة قيِّمة والاهتمام بهم هو حجر الزاوية في سياسة التنمية الوطنية. ويولى اهتمام خاص لتعليم الأطفال وصحتهم، وتعطى أولوية لبرامج صحة الأطفال وتطعيمهم. وقد حدث انخفاض كبير في معدلات وفيات الأطفال، ولا يدخر وسع لإيجاد جيل جديد متمتع بالصحة.

٦٢ - وقال إن الإمارات العربية المتحدة تقوم الآن بتثقيف مجتمعها في اهتمامات الطفل وحقوقه. وقد أنشئت دور حضانة وروض أطفال ومراكز تعليمية خاصة لمساعدة الأمهات على تربية أطفالهن وفقا للممارسات الحديثة. وقد قدمت حكومته المساعدة إلى الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح والكوارث الطبيعية في بلدان أخرى، وساعدت في بناء مدارس ومراكز لرعاية الطفل في بعض البلدان النامية.

٦٣ - وأنهى حديثه قائلا إنه ينبغي أن يكون الأطفال الشاغل الرئيسي في خطط التنمية الشاملة وإن على المجتمع الدولي مسؤولية في دعم التنمية، ولا سيما بتعزيز حقوق الطفل الطبيعية ومنع استغلال الأطفال.

٦٤ - السيدة هولم - بادرسون (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر قلق بوجه خاص إزاء مواصلة استخدام الأطفال كجنود، واحتياجات الأطفال اللاجئين والمشردين، وأهمية الجوانب الاجتماعية - النفسانية المتصلة بالواقع المحلي الذي يعيشه الأطفال، والحرمان الذي يعاني منه الأطفال في البلدان الخاضعة لجزاءات اقتصادية.

٦٥ - وأردفت قائلة إن حركة الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر ملتزمة تماما بمبدأ عدم تجنيد وعدم اشتراك الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة في النزاعات المسلحة وبتعزيز هذا المبدأ على المستوى الدولي. ويحث الاتحاد الحكومات على تأييد وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل، لهذه الغاية؛ وهو يؤكد أيضا على واجب الحكومات أن تسجل جميع الأطفال المولودين في الأراضي الخاضعة لسلطتها، وتزويدهم بالتالي بإثبات مستندي لسنهم. وينبغي الاهتمام، في أول مراحل وضع البرامج، بالصالح الاجتماعي - النفساني للأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، وينبغي استخدام القيم والمفاهيم التقليدية لتلبية احتياجات الأطفال بطرق تتسم بمزيد من الفعالية والاطراد.

٦٦ - وأضافت قائلة إنه على الرغم من أن قرار استخدام الجزاءات الاقتصادية للضغط على بلدان معيَّنة هو أداة سياسية متاحة للمجتمع الدولي، فمن الضروري الإشارة إلى أن النساء والأطفال في البلدان المعنية يتحملون عواقب هذه الجزاءات بصورة مفرطة. ويحث الاتحاد الدول بالتالي على النظر في الأثر

السلبي للجزاءات على الحالة الإنسانية ورصد عواقب الجزاءات بعد فرضها. وهو يحث كذلك الدول الخاضعة للجزاءات أن توفر المعونة للفئات المستضعفة ولضحايا الطوارئ الإنسانية الأخرى التي قد تحدث في بلدانها.

٦٧ - السيد بيس (مالطة): قال إن حقوق الطفل محمية في مالطة بموجب الدستور وغيره من الصكوك القانونية. والتعليم متاح بالمجان لجميع الأطفال من روضة الأطفال حتى الجامعة، والأطفال محميون من العمل حتى سن الخامسة عشرة. وهناك طائفة كاملة من الخدمات الصحية المتاحة بالمجان في مستشفيات الدولة والمستوصفات الصحية الأهلية، وقد سجلت معدلات وفيات الرضع انخفاضا حادا. ويقضي قانون الضمان الاجتماعي في البلد بتخصيص أموال لمساعدة الأطفال والأسر في ظروف مختلفة، وبدأت السلطات تتخذ تدابير فعالة لمساعدة الأمهات الشابات غير المتزوجات وكبح أثر الأخطار الجديدة، كخطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولا تزال مالطة حكومة وشعبا، وقد هالتها المحنة التي يعيشها الأطفال في العديد من أنحاء العالم، تدعم أيضا البرامج الدولية التي تقيمها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لصالح الأطفال في جميع أنحاء العالم.

٦٨ - السيدة سيبال (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قالت إن اليونسكو تعلق أهمية بالغة على تشديد التقرير المتعلق بأثر النزاع المسلح على الأطفال (A/51/306 و Add.1) على التعليم من أجل السلام، واليونسكو مستعدة لتوفير ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة كمساعدة طارئة للأطفال المتأثرين بالنزاع في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وتؤكد على ضرورة أن يؤدي التعليم دورا رئيسيا في تشكيل ثقافة السلام الحقيقي التي لا بد منها لحل ذلك النزاع وغيره في الأجل الطويل.

٦٩ - وأردفت قائلة إن اليونسكو قررت، في سياق الحاجة الى سياسات جديدة لضمان تكافؤ فرص الوصول الى التعليم، أن تعزز البرامج المشتركة بين اليونيسيف واليونسكو، المعنية بالتعليم وبتوفير المساعدة للأطفال الذين يعيشون ظروفا صعبة بوجه خاص، ولا سيما الأطفال المنتهكون للقانون والمعرضون للاستغلال الجنسي. وقد بدأت اليونسكو برنامجا خاصا يشدد على زيادة فرص التعليم للشباب في البلدان التي تعاني من أوضاع ما بعد النزاع أو تمر بتغير اجتماعي وسياسي سريع، في محاولة لتعزيز إعادة إدماج هؤلاء الشباب في مجتمعهم وزيادة فرص عمالتهم. وتولي اليونسكو أيضا أولوية عليا لتعليم وتدريب الجنود المسرحين الشباب وتهتم بوجه خاص بمشكلة الجنود الأطفال وبإعادة إدماجهم في المجتمع.

٧٠ - وأضافت قائلة إن اليونسكو توصي، تمشيا مع رأيها بأن التعليم حق أساسي للأطفال، بتوفير فرص التعليم للأطفال المتأثرين بالحرب أو بالنزاع العنيف؛ وبتوفير أنشطة تعليمية مناسبة للأطفال اللاجئين؛ وبإدراج التعليم في جميع العمليات الإنسانية التي تنفذ خلال النزاع أو بعده. وتوصي اليونسكو فيما يتعلق بالأطفال ضحايا النزاعات المسلحة، بأن تعتمد الحكومات المحلية والآباء والأمهات والمجتمع الدولي تدابير تحظر استغلال الأطفال بدنيا ونفسانيا في النزاعات المسلحة، الى جانب اعتماد سياسات تضمن حمايتهم

وحقهم الأساسي في النمو في بيئة سلمية. ويجب أيضا وضع برامج لعلاج الأطفال المحاربين السابقين من الصدمة وإعادة تأهيلهم وإدراج هذه البرامج كعنصر أساسي في جميع أنشطة بناء السلام.

٧١ - السيد فريدمان (منظمة العمل الدولية): قال إن صك المنظمة الأساسي المتعلق بعمالة الأطفال، وهو اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٧٣ المتعلقة بالسن الدنيا (رقم ١٣٨)، ينطبق، خلافا للاتفاقيات السابقة المتعلقة بعمالة الأطفال، على جميع قطاعات النشاط الاقتصادي. وقد حثت منظمة العمل الدولية الدول الأعضاء فيها على التصديق على هذه الاتفاقية والالتزام، بالتالي، بإلغاء عمالة الأطفال فعليا والارتفاع تدريجيا بسن العمل الدنيا الى مستوى يتفق مع التطور البدني والعقلي الكامل للشباب. وقد بدأت أيضا في إعداد صك دولي جديد يستهدف حظر أبغض أشكال عمالة الأطفال، وهي الأشكال المنافية لحقوق الإنسان الأساسية بوجه عام والتي تعرض سلامة الطفل وصحته لخطر شديد أو تحول دون التحاقه بالمدرسة بصورة عادية.

٧٢ - وأردف قائلا إن منظمة العمل الدولية مستمرة في توسيع نطاق تنفيذ برنامجها الدولي المتعلق بالقضاء على عمالة الأطفال، وهو يسعى الى القضاء تدريجيا على عمالة الأطفال بإحداث تغيير جذري في المواقف الاجتماعية وبتعزيز قدرة البلدان على تعديل سياساتها التعليمية والعمالية. وقد بدأت أيضا بحوثا تتعلق ببرامج التوسيم والحملات التي تستهدف توعية المستهلك بشأن استخدام عمال أطفال في إنتاج السلع التي يشتريها. ونظرا لضرورة التعاون على المستوى الوطني فيما بين الوزارات ووكالات إنفاذ القوانين والمنظمات غير الحكومية، تحاول منظمة العمل الدولية، من خلال برامج المساعدة التقنية المنبثقة عن برنامجها الدولي المتعلق بالقضاء على عمالة الأطفال، إنشاء لجان توجيهية وطنية تضم ممثلين من مختلف القطاعات المعنية. وهي تقوم في الوقت نفسه بتعزيز تعاونها على المستوى الدولي مع غيرها من المنظمات المعنية، كاليونيسيف، من أجل مكافحة عمالة الأطفال بمزيد من الفعالية.

٧٣ - السيدة فو (سنغافورة): قالت إن وفدها وإن كان يتفق مع وجهة التركيز العامة في البيان الذي أدلت به كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومع الحجة بأن اللجنة الخامسة هـــي المحفل المناسب لمناقشة مسائل الميزانية، فهـو يأمل ألا يكون مـــن الضروري طرح عبارة "في حدود الموارد القائمة" للتصويت كلما وردت في مشروع قرار من مشاريع قرارات اللجنة الثالثة. ويرجو وفدها أن تتمكن اللجنة الثالثة من العمل بروح من التوافق في الآراء وألا تسمح لمسألة الموارد أن تصرفها عن المسائل الاجتماعية والثقافية والإنسانية التي هي مسؤوليتها الرئيسية وولايتها الأصلية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠